



وثائق الدستور واصداره ايداعها مجلس الشعب أمس

اصدر الرئيس انور السادات وثيقة اصدار دستور جمهورية مصر العربية ، كما صدرت وثيقة اعلان الدستور ، وأمر الرئيس بايداع الوثيقتين مجلس الشعب وذلك بعد الموافقة الإجماعية على هذا الدستور في الاستفتاء الذي تم يوم السبت الماضي .

وقد أذاع السيد محمد عبد السلام الزيت ، السكرتير الأول للجنة المركزية نص الوثيقتين ، وهما :

□ وثيقة اصدار الدستور :

« بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على دستور جمهورية مصر العربية ، الذي أجرى في اليوم الحادي عشر من سبتمبر ١٩٧١ ، وعلى اجماع كلمة الشعب على الموافقة على هذا الدستور وبعد الاطلاع على المادة ١١٢ من الدستور :

يصدر دستور جمهورية مصر العربية بالنص المرفق » .

محمد انور السادات

□ وثيقة اعلان الدستور :

« نحن جماهير شعب مصر العاقل على هذه الأرض الجيدة منذ فجر التاريخ والحضارة .

نحن جماهير هذا الشعب في قرى مصر وحقولها ومدنها ومصانعها و مواطني العمل والمعلم فيها ، وفي كل موقع يشارك في صنع الحياة على ترابها ، أو يشارك في شرف الدفاع عن هذا التراب . نحن جماهير هذا الشعب المؤمن بتراته الروحي الخالد والمليئين الي ايمانته العميق ، والمعتر بشرف الانتماء والانسانية .

نحن جماهير هذا الشعب الذي يحمل الى جانب امانة التاريخ مسئولية اهداف عظيمة للحاضر والمستقبل ، بذورها النضال الطويل والشاق ، الذي ارتضت



صورة زنگرافية للوثيقة التي وقعها الرئيس انور السادات لأصدار دستور جمهورية مصر العربية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تكاملًا يصل الى حد الوحدة الكلية بين العلم والايان ، وبين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، وبين الاستقلال الوطني والانتها القومى ، وبين عالمية الكفاح الانسانى من أجل تحرير الانسان سياسة واقتصادا وثقافة وتكرا ، والحرب ضد كل قوى ورواسب التخلف والسيطرة والاستغلال .

● **رابعا : الحرية لانسانية المصرى**
عن ادراك لحقيقة ان انسانية الانسان وعزته هى الشعاع ادى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى تطعته البشرية نحو مثلها الاعلى .

ان كرامة الفرد انمكاس طبيعى لكرامة الوطن ، ذلك ان الفرد هو حجر الاسس فى بناء الوطن ، وبقية الفرد وبمصلحة وبكرامته ، تكون مكتاة الوطن وتونه وهيبته .
ان سيادة القانون ليست غسباتا مطلوبيا لحرية الفرد فحسب ، لكنها الاساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت .

ان صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ليست سبيلا للصراع الاجتماعى نحو التطور التاريخى ، ولكنها فى هذا الممر الحديث ، ومناخه ووسائله ، صمام امان يصون وحدة القوى العاملة فى الوطن ، ويحقق ازالة المتنافست نيبا بينها فى التفاعل الديموقراطى .

نحن جهاير شعب مصر ، نصيبنا وبقينا واماينا وادراكنا بكل مسؤولياتنا الوطنية والقومية والدولية ، وهرغنا بحق الله ورسالاته ، وبحق الوطن والامة وبحق الجسد والمسئولية الانسانية ، وباسم الله ، وبمسون الله ، نعلن فى هذا اليوم ، الحصادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٧١ ، اننا نقبل ونعلن ونمنح لانفسنا هذا الدستور ، مؤكداين عزما الاكيد على الدفاع عنه ، وعلى هبانه ، وعلى تأكيد احترامه ، . □

معه على المسيرة العظمى لامة العربية رايات الحرية والاشتراكية والوحدة .

نحن جهاير شعب مصر : باسم الله وبمسون الله نلتزم الى غير ما حد ، وبمسون قيد او شرط ان نبذل كل الجهود لتحقيق :

● **اولا : السلام لعالمنا** : من تصميم بان السلام لا يقوم الا على العدل ، وبان التقدم السياسى والاجتماعى لكل الشعوب لا يمكن ان يجرى او يتم الا بحرية هذه الشعوب وبلاداتها المستقلة ، وبان اى حفسارة لا يمكن ان تستعق اسما الا بمبرة من نظام الاستغلال معها كانت مسوره والوانه .

● **ثانيا : الوحدة** : اسل امتنا العربية ، من يقين بان الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستتبل وضرورة مبير ، وانها لا يمكن ان تتحقق الا فى حسانية امة عربية قادرة على دفع وردع اى تهديد معها كان مصدره ومها كانت الدعوى التى تستاده .

● **ثالثا : التطوير المستمر للحياة** فى وطننا ، من ايمان بان التحدى الحقيقى الذى تواجهه الاوطان هو تحقيق التقدم .
والتقدم لا يحدث تلقائيا او بمجرد الوقوف عند اطلاق الشمرات ، وانما القوة الدافعة لهذا التقدم هى اطلاق جميع الامكانيات والمكثات الخلاقة والمبدعة لشعبنا الذى سجل فى كل العصور اسهامه عن طريق العمل وحده فى اداء دوره الحضارى لنفسه وللانسانية .

لقد خاض شعبنا تجربة ثلو اخرى ، وقدم اثناء ذلك ، واسترشد خلال ذلك بتجارب غنية ، وطنية وقومية وعالية ، عبرت عن نفسها فى نهاية مطاف طويل بالوثائق الانسانية لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، التى قادها تحالف القوى العاملة فى شعبنا المناضل ، والذى استطاع بوعبه العميق وحسه الرفع ، ان يعاين على جوهرها الاسيل ، وان يصحح دواها وباستمرار مسارها ، وان يحقق بها